العدد 3788 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 19 صفر 1442 - الموافق 6 أكتوبر 2020
Tuesday 6 October 2020 - No.3788 - 13 th Year

«المركزي» يصدر قرارا بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية

خالد بودي

مطلق الجاسر

مصطفى الزلزلة

عيسى شقرة

أصدر محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل قرارا بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتعيين أربعة أعضاء فيها من ذوي الاختصاص الفقهي والخبرة المصرفية وهم :- الدكتور خالد محمد بودي، الدكتور مطلق الجاسر، مصطفى سيد الزلزلة، الدكتور عيسى زكي شقرة.

وقال (المركزي) في بيان صحفي أمس الاثنين إن مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد مؤكدا في الوقت نفسه مواصلة الجهود في مجال تطوير القطاع المصرفي في الكويت وترسيخ الحوكمة في شتى مجالاته لتعزيز الاستقرار المالي في البلاد.

وأوضح أن القرار جاء في ضوء صدور القانون (رقم 3 لسنة 2020) بشأن إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية ب(المركزي) وفي إطار حرص البنك على تعزيز الاستقرار المالي وترسيخ حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

وأشار إلى مجلس إدارة البنك وضع مطلع الشهر الماضي الأسس والقواعد الخاصة بالهيئة وفق مقتضيات القانون مبينا أن القرار جاء بعد استطلاع تجارب الدول الأخرى التي لدى بنوكها المركزية هيئات رقابة شرعية إضافة إلى المعايير الدولية المطبقة في هذا الشأن.

وذكر أن دور الهيئة المركزية للرقابة الشرعية يتمثل في إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي بشأن شرعية المعاملات المالية التي تتم بين البنك المركزي وبين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتعليمات التي يصدرها البنك إلى تلك المؤسسات.

وأفاد أن دور الهيئة يشمل كذلك اقتراح الإرشادات الشرعية العامة للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الاسلامية واقتراح التعليمات المنظمة لأعمال هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وحوكمة أنشطة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وأضاف أن المهام الموكلة للهيئة تشمل الموافقة المسبقة على المرشحين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء تلك الهيئات.

ولفت إلى أنه في حال عدم توصلها لرأي شرعي محدد في مسألة معروضة عليها وإبداء الرأي الشرعي يتم إحالتها إلى الهيئة المركزية من المحاكم أو مراكز التحكيم بشأن قضايا العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

وأضاف البيان أنه قد صدر قرار المحافظ- رئيس مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 2020/10/5 بتشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتعيين أربعة أعضاء فيهامن ذوي الاختصاص الفقهي والخبرة المصرفية الإسلامية وهم السادة:

- د. عيسى زكي عيسى شقرة (رئيسًا)
- د. خالد محمد يوسف بودي (عضوًا)
- مصطفى سيد حسن سيد علي الزلزلة(عضوًا)
- د. مطلق جاسر مطلق الجاسر(عضوًا)

على أن تكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وفي الختام أكد بنك الكويت المركزي مواصلة جهوده الحثيثة في مجال تطوير القطاع المصرفي في الكويت وترسيخ الحوكمة في شتى مجالات هذا القطاع، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي في البلاد.

البنك كلف المراقب المالي القيام بأعماله

«الوطني» يعلن استقالة رئيس المجموعة المالية

■ الصقر: قدم نموذجاً متميزاً لقيادة المجموعة وشكل قيمة مضافة على مدار سنوات عمله

عصام الصقر

■ مورفي: قرار تقاعدي كان صعباً جداً في ظل العمل مع مجلس الإدارة المتميز للغاية

جيم مورفي

أعلن بنك الكويت الوطني عن استقالة رئيس المجموعة المالية جيم مورفي الذي قرر التقاعد، وذلك بعد رحلة عمل طويلة امتدت لأكثر من 20 عاماً في البنك، على أن يستمر في أداء مهام منصبه حتى 31 أكتوبر 2020.

وقد قرر البنك تكليف المراقب المالي للمجموعة سوجيت رونغي القيام بأعمال المدير المالي للمجموعة ابتداءً من 1 نوفمبر 2020.

وتعقيباً على الاستقالة قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر «أود أن أتقدم بالشكر نيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية للمجموعة من جيم مورفي على ما قدمه لمجموعة بنك الكويت الوطني من مساهمات متميزة على مدار سنوات طويلة وتفانيه وإخلاصه في العمل ما ساهم في نمو وتطوير المجموعة حيث قدم نموذجاً متميزاً لقيادة المجموعة المالية وقيمة مضافة على مدار سنوات عمله لما يتمتع به من خبرات مالية ومصرفية واسعة.» وعلق مورفي قائلاً «لقد كان من دواعي سروري التشرف بالعمل ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني على مدار سنوات طويلة وخاصة في ظل العمل مع أعضاء مجلس إدارة البنك وفريق الإدارة التنفيذية المحترم والمتميز للغاية، كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى زملائي في فريق عمل المجموعة المالية على ما تلقيته من دعم خلال فترة عملي في السنوات الماضية وعملهم بإخلاص واحترافية وتفان طوال كل تلك السنوات. ولعل قرار تقاعدي عن العمل في البنك كان صعباً للغاية إلا أنه قد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة من حياتي الشخصية والأسرية، وفي الختام، أتمنى لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وكافة العاملين في بنك الكويت الوطني دوام النجاح والتوفيق في المستقبل».

وقد التحق مورفي بالعمل في بنك الكويت الوطني في العام 1999 ليبدأ رحلة امتدت لأكثر من 20 عاماً أثرى خلالها مسيرة نجاح البنك وساهم في تحقيق العديد من الإنجازات، وقد تولى منصب مدير عام المجموعة المالية في البنك منذ العام 2010 كما عمل عضواً في العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

ويمتلك مورفي خبرات واسعة تمتد لأكثر من 40 عاماً في مجال التمويل والقطاع المصرفي تقلد خلالها العديد من المناصب، حيث عمل رئيساً للمحاسبة الإدارية في إيرلندا والمملكة المتحدة في أحد البنوك الرائدة (AIB Bank)، كما حصل على العديد من الشهادات الأكاديمية والمهنية من بينها شهادة محاسب إداري معتمد بالمملكة المتحدة، وسكرتير معتمد بالمملكة المتحدة كما حصل على مؤهل في مجال التسويق من إيرلندا هذا بالإضافة إلى تلقيه العديد من الدورات التنفيذية المتخصصة من جامعتي هارفارد وستانفورد.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بوضع مالي صلب تعكسه مستويات رسملة قوية ومعايير جودة أصول مرتفعة وقاعدة تمويل مستقرة، إلى جانب احتفاظ البنك بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى كافة البنوك في المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي يدعمها مكانة البنك الريادية الممتدة لأكثر من 67 عاماً على مستوى الكويت والمنطقة، وفريق عمل يمتلك من الخبرات المصرفية التي تجعله بين الأفضل بالمنطقة بقيادة إدارة تنفيذية نجحت على مدار سنوات في رسم استراتيجيات مصرفية ناجحة ومتابعة تنفيذها بدقة ما ساهم في ترسيخ مكانة البنك الإقليمية والدولية.

«العام» يواصل الارتفاع خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 5ر3 نقطة ليبلغ مستوى 57ر5597 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر06 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 5ر342 مليون سهم تمت عبر 13577 صفقة نقدية بقيمة 3ر54 مليون دينار كويتي (نحو 08ر163 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 6ر3 نقطة ليبلغ مستوى 88ر4375 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر252 مليون سهم تمت عبر 6671 صفقة نقدية بقيمة 8ر12 مليون دينار (نحو 08ر46 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 06ر7 نقطة ليبلغ مستوى 33ر6212 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر11 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر89 مليون سهم تمت عبر 6906 صفقات بقيمة 4ر41 مليون دينار (نحو 04ر149 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 5ر2 نقطة ليبلغ مستوى 04ر4421 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر220 مليون سهم تمت عبر 5359 صفقة نقدية بقيمة 14ر11 مليون دينار (نحو 10ر40 مليون دولار).

وكانت شركات (منشآت) و(العيد) و(الرابطة) و(بيت الطاقة) الأكثر ارتفاعا أما شركات (الأولى) و(أرزان) و(أعيان) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الأولى) و(بريق) و(فنادق) و(خليج ت) الأكثر انخفاضا.

«الإحصاء»: معدل التضخم في الكويت يرتفع 0.43 في المئة خلال أغسطس

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 2ر18 بالمئة في شهر أغسطس الماضي على أساس سنوي.

وقالت (الإحصاء) في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة أمس الاثنين إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0ر43 في المئة في أغسطس الماضي مقارنة بشهر يوليو الماضي.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في أغسطس الماضي 5ر02 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019 كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 3ر29 في المئة.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 3ر26 في المئة على أساس سنوي في حين استقرت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) وبقيت عند مستوياتها المسجلة العام الماضي.

وذكرت أن معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 3ر73 في المئة كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 1ر38 في المئة في حين شهدت أسعار المجموعة السابعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 0ر40 في المئة.

وأفادت أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 3ر20 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 2ر82 في المئة وأسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 1ر72 في المئة.

ولفتت (الإحصاء) إلى أن أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) هي الوحيدة التي شهدت انخفاضا للشهر الثاني على التوالي على أساس سنوي في أغسطس الماضي وبنسبة 0ر08 في المئة في حين ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 5ر51 في المئة.

ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

«أوابك»: صناعة الغاز الطبيعي المسال تكتسب زخما متزايدا بسبب مزاياها الاقتصادية والبيئية

قالت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) إن صناعة الغاز الطبيعي المسال تكتسب زخما متزايدا في ظل تسارع الدول الغنية بالغاز نحو تنفيذ مشاريع لإنتاجه وتصديره إلى الأسواق المختلفة فضلا عن وجود طلب متنامي عليه لمزاياه الاقتصادية والبيئية.

جاء ذلك في تقرير متخصص صادر أمس الاثنين عن (أوابك) بعنوان (تطورات صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2020) لدراسة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) على قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي.

وأوضح التقرير أن مميزات الغاز الطبيعي المسال وتسارع الدول لانتاجه وتصديره عززت من مكانته كسلعة ذات طلب عالمي خاصة مع تقارب أسعارها في مختلف الأسواق.

وذكر أن صناعة الغاز الطبيعي المسال باتت بمثابة المقياس الأكثر دقة وموثوقية على صحة قطاع الغاز الطبيعي بأكمله فهي الأسرع تأثرا بتقلبات السوق العالمي من جانبي العرض والطلب اضافة الى تأثر القرارات الاستثمارية لشركات النفط العالمية بتلك التقلبات.

وبين أن تداعيات انتشار جائحة (كوفيد – 19) امتدت بشكل واسع لتتسبب في تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الفوري وطويل الأمد على حد سواء وإلغاء العديد من الشحنات المعدة للتصدير من مناطق مختلفة.

وأفاد أن الأسعار في السوق الفوري الذي يمثل 33 بالمئة من مبيعات الغاز الطبيعي المسال تهاوت إلى مستويات تاريخية في السوق الآسيوي والسوق الأوروبي لتصل إلى أقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في المراكز الرئيسية في آسيا وأوروبا.

وفيما يتعلق بالصادرات أشار التقرير إلى أن الدول العربية لم تتأثر إلا بشكل طفيف حيث بلغت صادراتها خلال النصف الأول من العام الجاري 2020 حوالي 6ر53 مليون طن بتراجع طفيف نسبته 5ر1 بالمئة عن الفترة المماثلة من 2019 حين بلغت الصادرات نحو 4ر54 مليون طن.

ولفت الى أن الدول العربية استحوذت مجتمعة على حصة سوقية قدرها حوالي 35ر29 بالمئة خلال النصف الأول من عام 2020 مرجعا ذلك إلى طبيعة التعاقدات بين الشركات الوطنية في الدول العربية وعملائها في الأسواق الأوروبية والآسيوية.

وقال إن "الولايات المتحدة باتت الأكثر تأثرا عالميا بجائحة (كوفيد19–) خلال الربع الثاني للعام الجاري حيث تراجعت صادراتها إلى 10 مليون طن مقارنة بـ14ر2 مليون طن التي حققتها خلال الربع الأول بنسبة تراجع تخطت ال40 بالمئة وهو التراجع الأكبر عالميا".